الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

28 **ربيع أول** 1437 –27 **ديسمبر** 2016

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

الابن: ليست طفلة والإجراء مكتمل وشرعي .. ووالد العروس: ابنتي سعيدة ولم تُغْصَبْ

"سبق" تكشف تفاصيل "زواج سبعيني تبوك" من فتاة الـ 16

.. خطبة ومهر ومحكمة

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 28 ربيع أول 1438هـ - 27 ديسمبر 2016م
https://sabq.org

نواف الغضوري – تبوك

كشف المواطن مشعل العنزي؛ حقيقة زواج والده السبعيني، خلال الأسبوع الماضي، من فتاة في تبوك، وقال: "لله الحمد تمّ زواج الوالد كأيّ زواج شرعي مكتمل الأركان وفي المحكمة الشرعية."

وأوضح "العنزي"؛ أن زوجة والده عمرها تجاوز الستة عشر عاماً بأشهر، وليس كما أشير إلى أنها طفلة، وأكدّ أن الزواج لم يتم في ليلة وضحاها وإنما أخذ أشهراً عدة منذ الخطوبة والموافقة حتى عقد النكاح قبل نحو أسبوعين، والفتاة أخذت وقتها في التفكير قبل أن تقبل الزواج، والذي توّجه احتفال الوالد بزواجه، الخميس الماضي، في إحدى قاعات الاحتفالات بتبوك، وسط حضور كبير من الأهل والأصدقاء من الطرفين."

وأضاف" :سنقدم شكوى في المحكمة على كل مَن أساء لنا في الإعلام، وأساء لوالدي الذي تزوج، حسب الشريعة والدين، ولم يسلب حقاً من أحد ؛ بل إن حقه الذي كفله له الإسلام الزواج مثنى وثلاث ورباع."

من جهته، قال والد الفتاة، مصلح العنزي، في برنامج تلفزيوني على قناة "العربية"، أمس: "إن مهر ابنته مهر عادي قدره أربعون ألف ريال فقط مثلها مثل أيّ بنت في مجتمعنا"، مؤكداً أنها ليست طفلة وإنما عمرها 16 عاماً، وأن المرأة مهما كان عمرها فمصيرها الزواج.

وبيّن" :أنا زوّجته لقناعتي به كونه رجلاً عاقلاً، ووالدتها قبلت وباركت هذا الزواج، والبنت راضية، وهي الآن سافرت مع زوجها، وهي سعيدة جداً وراضية بهذا الزواج."

وتحدث معيض العنزي؛ قريب الزوجة، لـ "سبق"، وقال: "بسبب بلاغ كاذب من شخص يبدو أن له أهدافاً ومطامع تقدّم به إلى الحماية الاجتماعية بتبوك، تمّ استدعاء قريبتي ووالديها، وتمّ التحقيق معهم على انفراد، الأمر الذي كشف اقتناع البنت ورضاها بهذا الزواج وإقرارها بذلك في أوراق اللجان عن طريق البصمة؛ الأمر الذي أثبت عدم مصداقية البلاغ الذي كان مفاده أن الفتاة مكرهة على الزواج."

وقال قريب الزوجة: "المحكمة صادقت على الزواج بعد سماع قبول الفتاة بالزواج، وعليه تمّ إصدار وثيقة الزواج، وتمّ الزواج، والآن العريس مع زوجته في جدة بعد أداء العمرة."

وعلمت "سبق" من مصادر مطلعة، أن أمير تبوك وجّه بالتأكّد من صحة إجراءات الزواج عن طريق إحالة المعاملة إلى المحكمة؛ بعد ورود المعاملة بشكلٍ عاجلٍ من الجهات الحقوقية المختصّة في تبوك، ومنها دار الحماية الاجتماعية، وكذلك الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، مؤكدة أن الأمير لم يوجّه بإيقاف الزواج بحسبما تمّ تناقله في بعض وسائل الإعلام، فيما سترفع المحكمة المعاملة، مرة أخرى، لمقام الإمارة بعد التحقّق من صحة إجراءات الزواج وقبول الزوجة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«الشورى» يطالب بكبح أسعار تأمين المركبات .. و«ساما» تلزم الشركات بـ «حسوم»

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 28 ربيع أول 1438هـ - 27 ديسمبر 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/19286823

الرياض - سعاد الشمراني

دخل مجلس الشورى على خط ارتفاع أسعار تأمين المركبات، الذي اشتكى منه الكثيرون أخيراً، وطالب مجلس المنافسة بالتنسيق مع مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) بالتدخل لوضع حد للارتفاعات المتزامنة في أسعار التأمين على المركبات، واتخاذ ما يلزم لمنع الممارسات الاحتكارية في هذا القطاع، في حين تحركت مؤسسة النقد لمواجهة غلاء الأسعار بإلزام شركات التأمين بإعطاء ميزة للمؤمن لهم، الذين يمتلكون سجلاً خالياً من الحوادث، تتضمن خصماً يراوح بين 15 إلى 30 في المئة. ووافق مجلس الشورى في جلسته أمس، على توصية تدعو إلى مطالبة مجلس المنافسة بالتنسيق مع وزارة الداخلية بفتح المجال للشركات الأخرى، وتشجيعها على تقديم الفحص الفني الدوري للسيارات، بدلاً من شركة واحدة حالياً.(للمزيد.)

من ناحيتها، أصدرت مؤسسة النقد تعليمات تتضمن إلزام شركات التأمين بتقديم خصم لأصحاب السجل الخالي من المطالبات، يصل إلى 15 في المئة من السعر الجديد لوثائق التأمين لسنة واحدة من دون مطالبات، وتزداد النسبة بازدياد عدد سنوات السجل من دون مطالبات لتصل إلى 30 في المئة لثلاث سنوات من دون مطالبات. كما سمحت التعليمات بتقديم خصم عدم وجود مطالبات على تأمين المركبات الشامل للأفراد، وتقديم خصم إضافي للعملاء تقديراً لولائهم للشركة بنسبة تصل إلى 10 في المئة، على أن يبدأ تطبيق هذه التعليمات بحد أقصى الأول من نيسان (أبريل) 2017.

إطلاق فعاليات أسبوع النزيل الخليجي

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 28 ربيع أول 1438هـ - 27 ديسمبر 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/19285980

مكة المكرمة - «الحياة»

دشّن وكيل إمارة منطقة مكة المكرمة المساعد للحقوق الأمير فيصل بن محمد بن سعد أمس (الإثنين)، أسبوع النزيل الخليجي الموحد الخامس، بعنوان: «معاً لتحقيق الإصلاح»، الذي يُعنى بالنزيل وذويه، من خلال تقديم البرامج الهادفة والأنشطة التي تعود عليه بالمنفعة، وذلك في سوق الضيافة بمكة المكرمة.

واطلع الأمير فيصل بن محمد على ما يضمه المعرض من أعمال النزلاء الفنية والحرفية والمهنية، التي تأتي نتاجاً للبرامج الاجتماعية المقدمة داخل السجون، إضافة إلى عدد من الأركان للإدارات الحكومية عن البرامج التي تقدمها للنزلاء بالتعاون مع إدارة سجون المنطقة.

وأكد أنَّ ما قُدّم في المعرض المصاحب يعزز الثقة لدى المسؤولين عن الإصلاحيات في سجون المنطقة، من خلال عمل تكاملي وتنسيقي لخدمة النزيل، وتحقيق التأهيل لانخراطه في المجتمع بعد الانتهاء من محكوميته.

بدوره، أفاد رئيس لجنة «تراحم» يحيى الكناني بأنَّ إجمالي المساعدات المالية والعينية التي قدمتها اللجنة لدعم ومساعدة السجناء والأسر المنتسبة للجنة خلال العام الماضي بلغت 11 مليوناً و482 ألف ريال، إضافة إلى توظيف 600 شاب وفتاة في الوظائف الموسمية والدائمة والوظائف الإشرافية والأمنية في مركز الإيواء بالشميسي، وتخريج 32 شاباً من إصلاحية مكة المكرمة بعد اجتيازهم دبلوم الفندقة المنتهي بالتوظيف في المكاتب الأمامية في الوظائف الفندقية.
واستعرض أهم منجزات لجنة «تراحم مكة المكرمة»، ومن ضمنها حصول اللجنة للمرة الثانية على درع التميز في الأنشطة التنموية الداعمة لأسر السجناء والمفرج عنهم، إضافة إلى مشروع التحول الإلكتروني، الذي يربط بين إمارة منطقة مكة المكرمة وسجون العاصمة المقدسة، لمعرفة حالة السجين بدلاً من طلب الإفادات بالطريقة التقليدية الورقية.
وبيّن الكناني أن أيقونة »التوظيف» أدرجت في الموقع الإلكتروني للجنة للباحثين عن الوظائف من أبناء وبنات الأسر المستفيدة من اللجنة ومشروع «صنع في مكة»، لاستقطاب نزيلات مؤسسة رعاية الفتيات وسجن النساء والمبدعات من أسر السجناء، لإنتاج المشغولات اليدوية والحرفية وتسويقها لهن، والانتقال من الرعوية إلى التنموية، من خلال إيجاد مصادر دعم دائمة للجنة، ممثلة في خمسة مواقع أوقاف لدعم مشاريع اللجنة، منها ثلاثة تحت الإنشاء.

الملك سلمان وولي العهد وولي ولي العهد يتبرعون بـ 38 مليون ريال

خادم الحرمين يأمر بتنظيم حملة شعبية لإغاثة الشعب السوري وتخصيص 100 مليون ريال

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 28 ربيع أول 1438هـ - 27 ديسمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1558257

الرياض- واس
صدر عن الديوان الملكي امس البيان التالي:
»بيان من الديوان الملكي«
نظراً لما يتعرض له الأشقاء في سورية من معاناة، وخاصة المهجرين من حلب وغيرها الذين انقطعت بهم السبل بسبب الظروف الصعبة والأحداث المؤلمة التي يعيشونها. فقد أمر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -أيده الله - بتنظيم حملة شعبية في جميع مناطق المملكة اعتباراً من اليوم الثلاثاء 28 / 3 / 1438هـ، لإغاثة الشعب السوري الشقيق، كما وجه - حفظه الله - بتخصيص مبلغ مئة مليون ريال لهذه الحملة، وأن يتولى مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية بالتنسيق مع الجهات المعنية تقديم المواد الإغاثية من أغذية وأدوية، وإيواء، واستقبال الجرحى وعلاجهم، وإنشاء وتجهيز مخيم لهم. مع توزيع مساعدات شتوية شاملة بشكل عاجل جداً.
وقد دشن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - الحملة بتبرع قدره (20) مليون ريال، كما تبرع صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية بمبلغ (10) ملايين ريال، وتبرع صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع بمبلغ (8) ملايين ريال.

نائب وزير العمل لـ "الرياض": "حساب المواطن" يدعم المرأة المعيلة والمستقلة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 28 ربيع أول 1438هـ - 27 ديسمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1558166

لرياض - أسمهان الغامدي

أكد نائب وزير العمل أحمد الحميدان "الرياض"، بأن برنامج "حساب المواطن" يشمل السعوديات المعيلات لأسرهن وأنفسهن، بنفس الشروط والآلية المفروضة على رب الأسرة الرجل، مضيفاً أنه لحفظ حق المواطن ومراعاة الأسر محدودة الدخل، وحمايته من آثار الإصلاحات، التي تعمل عليها الدولة، فقد صممت الدولة برنامج "حساب المواطن" لدعم الأسر ذات الدخل المحدود والمتوسط وفوق المتوسط الذي من المزمع أن ينطلق بعد 36 يوماً من الآن.

وهذه الخطوة تأتي لمواجهة الآثار الاقتصادية الناجمة عن التعديلات التي سوف تتخذها الدولة برفع أسعار المياه والطاقة، والذي سيتم تدريجياً حتى 2020، مضيفاً أنه سيتم البدء بالتسجيل في برنامج حساب المواطن بداية من اليوم الأول من شهر فبراير عام 2017 ميلادي الموافق 4 جمادي الأولى عام 1438هـ، مشيراً إلى أن مقدار الدعم سيتشكل وفقاً لتحديد معدل الاستهلاك الطبيعي للأسرة والفرد والداعم للترشيد، وسيكون البرنامج خاضعاً للمراجعة الدورية لمعدلات الاستهلاك الطبيعي لتحقيق أقصى قدر من الإنصاف.

ومن خصائص البدل النقدي الذي ستحصل عليه الأسرة السعودية أنه ليس ثابتاً وإنما سيكون متغيراً تبعاً لعدد أفراد الأسرة، كما يحفز على الادخار والموازنة، وسيتم ربط البدل النقدي وتقييده بمعايير الاستهلاك الرشيد، إلى جانب إخضاعه للمراجعة بصفة دورية للوقوف على أي مستجدات تؤدي إلى عدم استحقاق الدعم.

تسديد 129,6 ألف ريال «فواتير كهرباء" عن أسر السجناء

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 28 ربيع أول 1438هـ - 27 ديسمبر 2016م
http://www.al-madina.com/node/714982

عبدالعزيز الغامدي - جدة

سددت اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم (تراحم) بمحافظة جدة، قيمة فاتورة الكهرباء عن عدد من الأسر السجناء ممن ليسوا مسجلين بالضمان الاجتماعي بقيمة129,687 ألف ريال، كما شمل دعم اللجنة 119 أسرة وفقا للتقرير السنوي للجنة. وسيتم إطلاق مشروع جديد وهو سداد فاتورة الكهرباء (إلكترونيًا)، الذي يعتمد على إدراج رقم الحساب المستفيد ومعلومات الفاتورة حتى يتمكن المتبرع من سداد الفاتورة بكل يسر وسهولة بجانب تدريب وتأهيل أسر السجناء عبر برامج تدريبية وتأهيلية وتوظيف 45 فردا في وظائف تكفل لهم متطلبات الحياة الكريمة وبما يسد حاجاتهم المادية والمعنوية. وسعت اللجنة لتأمين الاحتياجات الصحية والنفسية والاجتماعية لـ 88 أسرة السجناء عبر عقد شراكات مع جهات صحية الخاصة والعامة ومن الرعاية الصحية واستفاد منها 35 أسرة وتشمل توفير أدوية وأجهزة طبية، فيما استفاد من خدمات الرعاية الاجتماعية 26 أسرة بجانب 27 أسرة استفادت من العلاج النفسي.

أبرز أنشطة تراحم خلال 2015
فاتورة الكهرباء: 129,687 ألف ريال
عدد الأسر: 119 أسرة.
تدريب وتوظيف: 45 فردا
الرعاية الصحية: 35 أسرة
الرعاية الاجتماعية: 26 أسرة
الرعاية النفسية: 27 أسرة

«الجرائم المعلوماتية" في أمسية تثقيفية بالمبرز

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 28 ربيع أول 1438هـ - 27 ديسمبر 2016م
http://www.okaz.com.sa/article/1517347

وردة عبدالرزاق (الأحساء(
تنظم لجنة التنمية الاجتماعية بالمبرز بمحافظة الأحساء أمسية حوارية للتعريف بالجرائم المعلوماتية وخطورتها على المجتمع بمقر الغرفة التجارية مساء السبت القادم. ويتحدث في الملتقى رئيس قسم القانون الخاص بكلية الحقوق بجامعة الملك فيصل الدكتور صالح إبراهيم الحصين عن محور «خطورة الجرائم المعلوماتية» من الجانب الشرعي والاجتماعي. فيما يتناول محمد عبدالله الملحم «نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية» ولائحته التنفيذية والممارسات التي يعاقب عليها النظام، كما تستضيف الأمسية نائب رئيس مجلس شباب المنطقة الشرقية الممثل الرئيسي للجنة الشبابية بالأحساء عبدالعزيز بن بدر الجوهر للحديث عن «واقع الجرائم المعلوماتية لدى الشباب»، وإحصاءات لممارسات الشباب في الجرائم المعلوماتية، والجوانب التي يجب عليهم الحذر منها. وأوضح رئيس مجلس إدارة لجنة التنمية الاجتماعية بالمبرز المهندس عدنان عبدالله العفالق أن الأمسية من المشاريع المهمة التي تسهم في إرشاد الشباب والفتيات للمخاطر التي قد تواجههم حال تورطهم في جرائم إلكترونية قد تتسبب في تدمير مستقبلهم بسبب سلوك طائش. مشيراً إلى أن المجتمع لا يعرف خطورة هذه الجرائم التي قد تدمر المكون الاجتماعي.

6ملفات تشغل القطاع الصحي في 2017

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 28 ربيع أول 1438هـ - 27 ديسمبر 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=288704&CategoryID=5

أبها: محمد نور، الوطن
تدخل وزارة الصحة عام 2017 وعلى طاولتها 6 ملفات ساخنة، منها ما ينتظر الاستكمال والبعض عالق بانتظار الحسم، ومنها أيضا ملفات ما زالت قيد الدراسة والبحث.
ولخص مهتمون بالشأن الصحي تلك الملفات في: خصخصة المرافق الصحية وفصلها عن القطاع الحكومي وتحويلها إلى شركات ومؤسسات وزيادة مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات الطبية ومضاعفتها وإشكالية حدوث الأخطاء الطبية وأيضا خفض أعداد الذين يتلقون العلاج في الخارج، فيما رابع الملفات هو تسليم ملف الطب المنزلي وإسناد مهامه في تقديم الخدمات الطبية لإحدى الشركات وإلغاء صيدليات منشآت الصحة وتحويل المرضى للقطاع الخاص، وأخيرا إكمال مشروع طب الأسرة في 100 مركز للرعاية الصحية الأولية الذي بدأته الوزارة في 2016.

والملفت أن الملفات الستة صدرت فيها تصريحات خلال ديسمبر من مسؤولين في الوزارة ومصادر خاصة تحدثت إلى "الوطن"، ولكنها تصريحات لم تحسم غالبية تلك الملفات.

خصخصة المرافق

تتصدر خصخصة المرافق الصحية ملفات الصحة عام 2017 التي تنتظر الحسم في ظل عدم وضوح موقف الوزارة من آليتها، ففي يناير 2016 وخلال جلسة نقاش ضمن منتدى التنافسية الدولي بالرياض كشف وزير الصحة -في حينها- خالد الفالح أن هناك توجها لخصخصة المرافق الصحية وفصلها عن القطاع الحكومي وتحويلها إلى شركات ومؤسسات، وزيادة مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات الطبية ومضاعفتها خلال السنوات الـ5 المقبلة، فيما استبعد مستشار نائب وزير الصحة للتخطيط والتطوير الدكتور عبدالإله هوساوي خصخصة القطاع الصحي في المملكة بنسبة 100%، وأكد على هامش رعاية وزير الصحة الدكتور توفيق الربيعة "منتدى شراكة القطاعين العام والخاص في القطاع الصحي" نهاية نوفمبر الماضي أن 30 %من الخدمات الصحية بالمملكة تقدم حاليا من قبل القطاع الخاص عبر 130 مستشفى خاصا.

وأوضح أن التعاون قائم حاليا بين القطاعين الخاص والعام وفق رؤية 2030، مؤكدا أن توفير القوانين والأنظمة والتشريعات لحفظ حقوق الطرفين أهم ركيزة لنجاح التعاون المشترك.

بدوره، قال وزير الصحة الدكتور توفيق الربيعة، في 20 ديسمبر الماضي إن ملف خصخصة القطاعات الصحية لا يزال تحت الدراسة.

المعالجون في الخارج

يشكل ملف العلاج في الخارج أحد أبرز الملفات على طاولة الصحة وبدأت الوزارة خلال 2016 تقليص عدد الحالات التي أرسلت للعلاج خارج السعودية وإيقاف أمر علاج البعض منهم لإرجاعهم، وكان ذلك الإجراء لخفض النفقات التي تصرف على المرضى بالخارج، حيث ترى الصحة أن تكلفة الحالات المرسلة ارتفعت خلال العام الحالي، في الوقت الذي أصبح بإمكان الوزارة علاج بعض تلك الحالات في مستشفيات الصحة بالداخل كمستشفى التخصصي بالرياض وجدة وكذلك مستشفيات الحرس.

وأكد المتحدث الرسمي باسم وزارة الصحة عصام توفيق أن هناك هيئة طبية عليا تضم عددا من الاستشاريين والمختصين من قطاعات مختلفة تقوم على دراسة الحالات المحالة لها من كافة الإدارات العامة للهيئات الطبية في المناطق، وتكون الدراسة وافية للحالة المرضية من جميع الجوانب الصحية والتأكد بأنه ليس لها علاج بالداخل ومدى الحاجة للعلاج خارج السعودية، موضحا أن هناك 18 هيئة طبية عامة بمختلف المناطق و3 ملحقيات بكل من أميركا وألمانيا وبريطانيا.

بدوره، أوضح وزير الصحة الدكتور توفيق الربيعة، عقب تدشين مشاريع صحية في تبوك في 20 ديسمبر الماضي، أن عدد الذين يتلقون العلاج في الخارج فيه انخفاض كبير، مشيرا إلى أن ملف خصخصة القطاعات الصحية لا يزال تحت الدراسة .مبينا أن أعداد المواطنين الذين يتلقون العلاج في الخارج لا تحضره، لافتا إلى أن فيه انخفاضا كبيرا، وقال "لدينا خدمات طبية متطورة وتقدم خدمات راقية جدا، وهناك عدد محدود جدا يذهبون للدول المتطورة، ولكن مع تطور الخدمات قل سفر المرضى للخارج، ولدينا مستشفيات تضاهي أفضل مستشفيات العالم."

الأخطاء الطبية

تشير الإحصاءات إلى أن الهيئات الصحية الشرعية نظرت بجميع مناطق المملكة العام الماضي أكثر من 3 آلاف قضية خطأ طبي عرضت على اللجان الشرعية المتخصصة، حيث تم ترحيل أكثر من 1800 قضية وتوريد أكثر من 1200 قضية، وهو ما يعطي ملف الأخطاء الطبية زخما كبيرا ومساحة أكبر لدى وزارة الصحة لاستكماله، ومن المتوقع أن يسهم تطبيق برنامج "التمكين الصحي" في التقليل من إشكالية حدوث الأخطاء الطبية، والتأكد من قيام الطبيب المناسب بإجراء العملية للمريض حسب تخصصه الدقيق، حيث تعمل الوزارة حاليا على تطبيق هذا البرنامج لكي يستطيع 31 مليون نسمة تحسين سلامتهم بأنفسهم من خلال وعيهم الصحي.

وفي 1 ديسمبر 2016 وخلال جولة تفقدية بمستشفيات الباحة، أكد وزير الصحة الدكتور توفيق الربيعة أنه لا يمكن التشهير بالأطباء المخالفين ومرتكبي الأخطاء الطبية، مشيرا إلى أن هناك نظاما متبعا في هذا الشأن ومتى ما كان مسموح مستقبلا بتغيير الأنظمة فستتم دراسة ذلك.

الطب المنزلي

رابع الملفات التي ستشغل الصحة في 2017 هو "الطب المنزلي" حيث تسلم وزارة الصحة الملف كاملا خلال الأيام المقبلة، وتسند مهامه في تقديم الخدمات الطبية لإحدى الشركات الكبيرة التي سيتم الإعلان عنها قريبا. وهذا الإجراء يأتي تماشيا مع رؤية المملكة في خصخصة بعض القطاعات الحكومية، حيث من المقرر أن تعلن الوزارة خلال الأيام المقبلة عن

تسليم ملف الطب المنزلي لإحدى المستشفيات الخاصة الكبيرة، التي تستطيع تقديم خدمة طبية منزلية لأكبر شريحة وعلى أعلى مستوى بجميع المناطق.
وسيتم توقيع اتفاقية بين الوزارة والشركة التي ستتسلم الملف، وسيتم الإعلان عن الشروط والضوابط في تقديم الخدمة الصحية، ولن يتحمل المريض أي أعباء مالية، حيث ستقوم الوزارة بتغطية التكاليف العلاجية كاملة.

طب الأسرة

سادس الملفات على أجندة الصحة في 2017 سيكون استكمال مشروع طب الأسرة بعد أن أعلنت الوزارة عن بدء العمل في 2016 بمشروع طب الأسرة، وذلك في 100 مركز للرعاية الصحية الأولية بمختلف مناطق المملكة، بهدف تقديم خدمة متكاملة، وفق أحدث معايير الرعاية الأولية، وسعيا لتحسين تكامل واستمرارية الرعاية المقدمة عن طريق تطوير الرعاية الصحية الأولية.
وأوضحت الوزارة في بيان لها 19 ديسمبر، أنها قامت بزيادة عدد مقاعد التدريب لكل من الزمالة والدبلوم والتدريب عن بعد وأثناء العمل في طب الأسرة، لتغطية الاحتياج حسب المعايير العالمية، حيث تم رفع عدد المقاعد والمقبولين لبرنامج الزمالة بنسبة 60%، ودبلوم طب الأسرة بنسبة 100%. كما تم استقطاب مدربين عالميين لمختلف مناطق المملكة، إضافة إلى إنهاء المواصفات الخاصة بمشروع العيادات المتنقلة، ويجري دعوة الشركات لتوفير 8 عيادات متنقلة كبيرة الحجم لتغطية الأماكن النائية والبعيدة بالخدمات الصحية.

تحديات الصحة عالميا

يشهد القطاع الصحي عالميا إشكاليات وتحديات عدة؛ حيث حدد تقرير نشره موقع Harvard Business Reviewأربعة تحديات تواجه القطاع الصحي في أميركا رغم التقدم الذي حققه ذلك القطاع، وهي الاستثمارات الجديدة التي ستكون متطلبة، والتكاليف التي سيتم إنفاقها ليقوم مقدمو الخدمات الصحية بتحسين إجراءات عملهم، وأيضا تقديم رعاية صحية شاملة مستندة على القيمة، وأخيرا تنسيق الفرق القيادية ومجالس المدراء في التحولات الاستراتيجية لأعمالهم الناجحة حاليا.
ولمعرفة كيفية مواجهة هذه التحديات تم إجراء مقابلات مع القادة في أنظمة القطاع الصحي الأكاديمية في جامعات:
فاندربيلت وجونز هوبكينز وهارفرد وفرجينيا كومونولث ويوتا. وأجمعوا على أن التحديات التي يواجهونها ستكون شاقة وأن المنظمات الصحية ستكون متأزمة في تمويلها وحلها.

إلغاء أقسام الصيدليات

الملف الخامس على طاولة الصحة سيكون إلغاء أقسام الصيدليات الموجودة في منشآتها الصحية، حيث تتجه وزارة الصحة خلال الفترة القادمة لإلغاء تلك الأقسام وشرعت الوزارة فعليا في ذلك بشكل تجريبي في عدد من مراكز الرعاية الصحية الأولية ببعض مناطق المملكة، تمهيدا لتطبيقها في جميع المنشآت الصحية التابعة للوزارة، فيما ستقوم في الوقت ذاته بإعطاء الموظفين العاملين في التموين الطبي والصيدليات خيار النقل إلى الشركات أو التقاعد.
والوزارة بصدد تطبيق النظام بالتعاون مع الصيدليات التجارية، بحيث يتم تأمين الدواء لها عن طريق القطاع الخاص، وتتحمل الوزارة دفع تكاليف العلاج .وتطبق الوزارة النظام بشكل تجريبي خلال الفترة الحالية في عدد من مراكز الرعاية الصحية التابعة للوزارة في بعض مناطق المملكة، بحيث يقوم الطبيب المعالج بكتابة الوصفة العلاجية للمريض عن طريق نظام، تم ربطه مع بعض صيدليات القطاع الخاص، ومن ثم يعطى المريض رقم سري عن طريق الجوال ليقوم المريض من خلاله باستلام الدواء من أقرب صيدلية له في الحي. كما تم تزويد المختص بالصيدلية بالرقم السري، ومن ثم تظهر جميع البيانات على النظام أمام الصيدلي المختص، ليتم صرف الدواء.

الوصفات الإلكترونية

نشر موقع Forbes تقريرا حديثا عن تأثير التكنولوجيا على حياتنا اليومية بالكامل ولاسيما في قطاع الصحة، مبينا أنه في الـ10 سنوات الماضية ضخت الحكومة الفيدرالية الأميركية 20 مليار دولار انتقل بها قطاع الصحة من مخازن للملفات الورقية ووصفات طبية لا يمكن قراءتها وعادة ما تكون خاطئة وخطيرة إلى نظام أثمر فاعلية وأمانا في الوصفات الطبية الإلكترونية والسجلات الصحية الإلكترونية. حيث اليوم يستخدم أكثر من 70% من مقدمي الرعاية الصحية السجلات الصحية الإلكترونية ويستخدم 70% من الأطباء الوصفات الطبية الإلكترونية باستخدام السجل الطبي الإلكتروني .

«العدل" تعتذر عن تزويج طالبي الجنسية قبل الحصول عليها

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 28 ربيع أول 1438هـ - 27 ديسمبر 2016م
https://www.aleqt.com/2016/12/27/article_1113493.html

فداء البديوي من الرياض

اعتذرت وزارة العدل عن إجراء عقد زواج أو إثباته لطالبي الجنسية قبل الحصول عليها وليس لديهم ما يثبت هويتهم. يأتي هذا الاعتذار ردا على خطاب - حصلت "الاقتصادية" على نسخة منه - رفعه رئيس المحكمة العامة في نجران المكلف المتضمن التوجيه حيال ما يرد من معاملات من الأحوال المدنية وإمارة المنطقة بشأن إجراء عقد الزواج أو إثباته لطالبي الجنسية وليس لديهم ما يثبت هويتهم .

واستند مسؤولون في وزارة العدل إلى التعليمات المنظمة لإجراء عقد النكاح حيث نصت بعدم إجراء عقد زواج أجنبي سواء كان رجلا أو امرأة ما لم تكن لديه رخصة إقامة نظامية وفق التعميم الصادر في عام 1385هـ ، كما تم التأكيد بذلك على كافة المحاكم في المملكة بعدم العقد لأي أجنبي بالزواج إلا بعد التأكد من سلامة وضعه النظامي وفقا لتعميم صادر في عام 1389هـ .

وكانت وزارة العدل قد خصصت - قبل عام - مأذوني أنكحة لعقد نكاح غير السعوديين في المنازل أسوة بالمواطنين، في الوقت الذي ستلغى فيه عملية إجراء عقود النكاح للزوجين غير السعوديين داخل محاكم الأحوال الشخصية، وذلك في إطار تعديل المادة 10 من لائحة مأذوني عقود الأنكحة الصادرة عام 1424هـ، بناء على الصلاحيات الممنوحة له وبناء على ما ورد إلى وزارة العدل من المجلس الأعلى للقضاء ورؤساء محاكم الأحوال الشخصية، عن اختصاص المحاكم بتوثيق زواج غير السعوديين فيما بينهم، وبناء على توصيات لجنة دراسة الحد من تدفق الدعاوى والإنهاءات إلى المحاكم لتحقيق المصلحة العامة .

وأفادت مصادر قضائية لـ"الاقتصادية"، بأن هذا القرار سيسهم في رفع الأعمال التي تشغل القضاء وترهقه، ولا تدخل ضمن مهماته، مشيرين إلى تزامن تنفيذ هذا القرار مع عمل وكالة وزارة العدل لشؤون التوثيق على إصدار التراخيص للمأذونين المخصصين، لإجراء عقود نكاح غير السعوديين.

حقوق الإنسان واحترام الأديان.. قانون فرانك وولف!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 28 ربيع أول 1438هـ - 27 ديسمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1558259

زهير فهد الحارثي

في الوقت الذي مازال العالم يدرس، ويتابع آثار وتبعات قانون جاستا، خرج علينا قانون مثير للجدل، اسمه "قانون فرانك وولف للحرية الدينية الدولية "الذي أقره أعضاء الكونغرس الأميركي بعدما وقّعه الرئيس باراك أوباما .القانون، الذي تقدم به عضو الكونجرس السابق فرانك وولف، ويُعد تعديلا لقانون الحريات الدينية لعام 1998م، يطلب من الإدارة الأميركية تحديد، ومعاقبة كل الحكومات الأجنبية التي تنتهك الحريات الدينية وفق تصورهم، حيث سيتم وضع "قائمة مراقبة خاصة" من الدرجة الثانية للدول التي تعتبرها الإدارة الاميركية مخالفة للحريات الدينية. كما انه وبحسب هذا القانون، فإن

حقوق الإنسان في الصحافة

"أي دولة تضاف إلى قائمة المراقبة في تقريرين متتاليين سنويين لوزارة الخارجية، يجب وضعها على قائمة الدول التي تشكل تهديداً خاصا". ومما يدل على جدية الموضوع، اشترط الكونغرس أنه "يجب أن يُعزز التقرير السنوي للرئيس، الحريات الدينية الدولية باعتبارها جزءًا من السياسة الخارجية ومن أولويات الأمن القومي."

هذه مبادرة يعتقد من قام بها، أنها تعزز حماية حقوق الانسان، في حين أن أطرافا عديدة أخرى، تراها خطوة استفزازية تعصبية، هدفها إثارة الكراهية والتفرقة، وعلى بقاء هذا العالم عرضة لصراعات عرقية ودينية، فضلا عن وجود جوانب فيها تتعارض مع مبادئ حقوق الانسان. الولايات المتحدة ترتكب خطأً جسيماً بمحاسبة حكومات، والمساس بكرامة الشعوب ومعتقداتهم، وتفرض ما تعتقد انه صحيح، رغم انه وبلا جدال، يمثل تدخلاً سافراً، وانتهاكا صارخا لحقوق الانسان، التي تحترم خصوصية ثقافات الشعوب، ومعتقداتها الدينية.

من المؤسف انه في الوقت الذي تتجه فيه أصوات الاعتدال في العالم إلى تعزيز التعايش، واحترام خصوصية الأديان ومعتنقيها، تُقدم بعض الحكومات، والبرلمانات على اتخاذ قرارات، وتمرير تشريعات خارج محيطها، تمس معتقدات شرائح وفئات أخرى في العالم، وكأنها ترفض مبدأ التعايش، لتكرس ما قد سبق أن طرح قبل أكثر منذ عقدين، من نظريات حول صدام الثقافات، وانتصار القيم الليبرالية، كصراع الحضارات لصموئيل هنتنغتون، ونهاية التاريخ لفرانسيس فوكوياما.

على ان ازدراء الأديان، والتطاول على كل ما هو ديني امر خطير، لكن أيضا فرض قوانين، وعقوبات على شعوب محافظة، لها معتقدات محددة، بدعوى حرية الأديان، هو امر لا يقل خطورة، ان لم يزد عليه، وذلك بفتح الباب لمن يريد ان يغير دينه، او حتى ان يصبح ملحدا، وله الحق ان يجاهر بذلك علنا. هذه الممارسات في الدول العربية، والإسلامية، ستواجه بموجة من الرفض والاستياء والانتقاد. العقلاء والمحايدون يرددون ان تبعات مثل هذه القوانين التي في ظاهرها تدعو لحماية حقوق الانسان، ولكن في اعماقها تفتح الباب للمواجهة، والتحريض، والفتنة بين الشعوب.

من يدعم القانون يبررون ان ما يسعون لتطبيقه، يندرج في سياق حقوق الانسان، في حين ان الواقع يرى خلاف ذلك. هذه الاشكالية الاكثر جدلا في الغرب، وينقسم حولها كثيرون، لاسيما في القضايا التي تمس ثقافات شعوب واديان اخرى. صحيح ان الجميع متفق على ضرورة الحريات، ولكن الخلاف يكمن تحديدا في المدى الذي يمكن الوصول إليه، وفي الحدود التي يُمنع تجاوزها.

حرية الراي مثلا من صميم الحقوق، وتشدد عليها المنظمات الحقوقية، بدليل تضمينها إياها في الاتفاقات والمواثيق الدولية. ولكنها مقيدة حتى لا تصل للإضرار بالآخرين. ليس مقبولا أن يُقدم أي شخص، من أي طرف كان، على إيقاع حكومات، وشعوب في فخ مواجهات، وصراعات مصرا على مبدأ حرية الاديان، وبدعوى أن الدستور يكفل حرية التعبير، بغض النظر عن تداعياتها السلبية، فحرية الرأي تبقى نسبية، ويفترض تقييدها في مسائل معينة.

نتساءل هنا، ماذا ستكون عليه الصورة فيما لو قام أحد المسلمين بإنكاره للهولوكوست، أو قام آخر بإحراق الإنجيل، أو التوراة، مع رفضنا القاطع لهكذا تصرفات، فما هي ردود الفعل الغربية حيالها: هل ستعتبرها أنها تندرج ضمن نطاق حرية التعبير، أم تُصنفنها جريمة يُعاقب عليها؟

المجاهر بإلحاده في مجتمع مسلم محافظ على سبيل المثال، هو لا يمارس حقاً، بل يرتكب جريمة، حيث انها لا تمت بصلة لحرية الأديان، بل هو سلوك استفزازي، قد يقود لأمور قد لا تحمد عقباها. في حين ان الغرب يراها حرية شخصية، وحق له، وهنا يكمن الفرق، ما يعني وجود إشكالية فكرية، وثقافية، بين الغرب والإسلام.

صحيح أن جميع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، تؤكد احترام حق حرية التعبير، إلا ان الفقرة الثالثة من الفصل التاسع عشر من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، قننت هذا الحق بإشارتها الى "أن حرية التعبير يجب ألا تمس حقوق الآخرين، والنظام العام والنظام الداخلي للدول،" بالإضافة الى المادة 20 من ذات العهد، التي تنص على تجريم "أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف."

صفوة القول: صدور مثل هذه القوانين، لا يحمي حقوق الانسان، بل يدفع باتجاه تعميق الخلاف، والصدام، والتعصب الديني، ولذا فدور العقلاء في العالمين الإسلامي والغربي، مواجهة مثل هذه المبادرات الاستفزازية، لقطع الطريق عما يُذكي الصراع ما بين الإسلام والغرب.

جمعية حقوق العنصريين!

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 28 ربيع أول 1438هـ - 27 ديسمبر 2016م
http://www.okaz.com.sa/article/1517246

عبداللطيف الضويحي

اعتقدتُ - جهلاً أو جاهليةً - أن العنصرية والعنصريين حصاد الأحقاد وموجات الكراهية التي يصبها الإعلام وتتدفق وسائل التواصل الاجتماعي في مواسم الشحن والتهييج والتضليل والدعاية أو هي إحدى معزوفات الهياط ينشدها ويتغنى بها كورال الفشخرة في نشوة الطائفية وحمى القبائلية والعرقية والإثنية، أو أنها تشوهات التعليم المؤدلج والقضاء والتنشئة الجاهلية. فلم أكن أعرف أن تكون العنصرية زكاة الانكسارات النفسية والمعنوية والتشوهات الاقتصادية أحيانا، تطفو على السطح كلما استثارت صدمة شرارة الإحباط واليأس والفشل.

إنه من المستهجن والمرفوض تلك النغمة العنصرية العفنة التي يعزفها البعض ويتغنى بها البعض الآخر في وسائل التواصل الاجتماعي ضد المقيمين في المملكة وضد الذين يعملون في المملكة.

دول كثيرة تفرض رسوما وضرائب على مواطنيها وعلى المقيمين فيها وعلى أرضها ممن يعملون حسبما تقتضيه ومن الجهل أن يتم فهم أو توظيف الرسوم التي قررت الحكومة أن تفرضها على المقيمين خلال السنوات القادمة من قبل البعض بصب غضبهم على المقيمين وكأنهم ينتقمون.

إنني مع مبدأ فرض الرسوم وفرض كل إجراء يحد من التشوهات الاقتصادية، خاصة اقتصادات الفساد، ويعيد الإنسان الطبيعي لدورة الاقتصاد، خاصة الفقراء، ويتوسع بتحقيق العدالة ويصحح النظرة والتشوهات في العلاقات بين المواطنين والمقيمين ليكون الجميع في بوتقة اقتصادية واجتماعية وتنموية واحدة. وإن كنت غير متأكد من واقعية الأرقام والمبالغ التي ستكون عليها الرسوم والضرائب من حيث حجمها وتأثيرها السلبي المباشر اقتصاديا وغير المباشر تنمويا واجتماعيا. فهل يستطيع كل المقيمين -على سبيل المثال- دفع الرسوم الشهرية والسنوية والموارد البشرية ورسوم رخصة العمل ورسوم الإقامة ناهيك عن التأمينات والالتزامات الأخرى؟

كلنا مع الرسوم والضرائب لكن مقابل ماذا بالنسبة للمقيمين؟ إنما تفرض الرسوم لمقابل، فأتمنى أن تتزامن هذه الرسوم مع إعطاء المقيمين وعائلاتهم فرصا استثمارية للانخراط وأبناء جلدتهم بالدورة الاقتصادية والحياتية الشاملة والكلية للبلاد، ومعاملتهم حقوقيا كمواطنين تماما مثلما بشرت ونادت به بواكير الأحاديث عن البطاقة الخضراء للمقيمين منذ بعض الوقت. من المهم ألا نخسر هؤلاء المقيمين. من المهم أن نعرف أن بعضهم ولد منهم الجيل الثالث والرابع بيننا في المملكة إخوة أعزاء قدموا لنا زهرة شبابهم وعملوا معنا بإخلاص وبضمائر. يجب أن نقدم لهم الفرص لمن يرغبون أن يستثمروا عقولهم وإبداعاتهم وأفكارهم وأموالهم وفنونهم وآدابهم ولمن يرغبون بالمشاركة بتحويل المملكة إلى دولة صناعية عملاقة ووضعها على خريطة الثورة الصناعية الرابعة في كافة المجالات.

من المهم أن نتعامل مع هذه التحولات على أنها فرص وليست فقط لعلاج التشوهات الاقتصادية والتنموية والاجتماعية. فهي فرصة لمشاركة القادرين والراغبين من إخوتنا المقيمين بتحويل اقتصاداتنا ومجتمعنا إلى اقتصادات كبيرة سويةً ومعا ويدا بيد وهذا ما يجب أن يفهمه ويتعامل به السعودي وغير السعودي.

من المهم تشريع القوانين ووضع الأنظمة التي تحفظ حقوق المقيمين وتجريم العنصريين. وذلك لضمان حقوقهم في مجتمع يجب أن تسوده العدالة. فالعدالة أفضل بيئة للإنتاج والإبداع والعطاء واحترام الأنظمة والحفاظ على القيم الإنسانية.

إنني لا أدخل في النوايا، لكنها ليست المرة الأولى التي يحرض بها البعض باسم الدين تارة وباسم الوطنية والأخلاق والاقتصاد تارة أخرى. علينا أن نتذكر ونتعلم الدروس التي عصفت بمجتمعاتنا العربية بسبب نجوم تويتر من «فقهاء الشهرة» بإشعال حرائق الطائفية وزلازل المذهبية وسحر القبائلية وشعوذة المناطقية وهوس العرقيات والإثنيات. لقد أمطرنا نجوم الفتنة بكل الشذوذ مما يطرحون وبكل الانحرافات عن الطبيعة البشرية مما يعتقدون فتم توظيفها لكي تدمر

خلال أيام ما تم بناؤه خلال مئات أو عشرات السنين عبر مؤسسات المجتمع، فنزعوا الثقة بين المواطن والمواطن، وبين المواطن ونفسه وبين المواطن والمقيم.
إن سحرة الفتنة ومشعوذيها يعودون اليوم ويقرعون طبول الفتنة ليصنعوا فريسة جديدة لشهوة نجوميتهم الافتراضية، إنهم الآن يستثمرون في منجم من مناجم الفتنة، فيدقون الإسفين بين المواطنين السعوديين والإخوة المقيمين ممن يعملون في المملكة.
إن الذين يثيرون فتنة «السعودي والمقيم «بعنصريتهم ينسون أو يتناسون ربما أن المقيمين هؤلاء لم يأتوا للمملكة بأطباق طائرة، وأنهم بعضهم قدم للمملكة أكثر بكثير مما قدمه بعض السعوديين، إنما جاء المقيمون من منافذ المملكة الرسمية لسد حاجات المواطن والمؤسسات حسب الأنظمة. وأننا نستفيد من خدماتهم مثلما أنهم يستفيدون من فرص العمل المتوافرة.
ويجب أن نشكرهم بدلا من أن ننال منهم ونتهمهم. فلهم حقوق وعليهم واجبات، وليس من حق أحد أن يطعن بذمم لم يثبت بالمحكمة جرمها أو جنايتها لمجرد أنه يعتقد أنهم هم فقط المستفيدون. ويجب إصدار تشريعات تجرم العنصرية وتلجم العنصريين، حتى لا يفاجئوننا بتأسيس جمعية لحقوق العنصريين.

كاريكاتير

ماهر عاشور

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء
28 ربيع أول 1438هـ - 27 ديسمبر 2016م

http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/19284972

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء
28 ربيع أول 1438هـ - 27 ديسمبر 2016م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=7589